



مرسوم سلطاني رقم (٩٧/١٠١)
بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية باكستان
الاسلامية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني
رقم (٩٦/١٠١) .
وعلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة جمهورية باكستان الاسلامية الموقعة في مسقط بتاريخ ٩ نوفمبر
١٩٩٧م .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

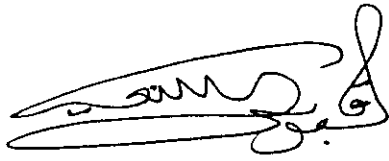
مادة (١) : التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة
سلطنة عمان وحكومة جمهورية باكستان الاسلامية المشار

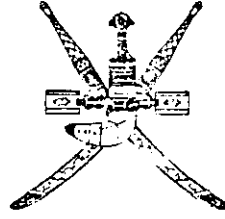


مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في : ١ من رمضان سنة ١٤١٨ هـ

الموافق : ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٧ م


سلطان عمان



اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان
وحكومة جمهورية باكستان
للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية ويشار إليهما فيما يلي
بالطرفين المتعاقدين .

رغبة منهما في تقوية التعاون الاقتصادي بين بلديهما وفي تهيئة الظروف المواتية
للإستثمارات العمانية في باكستان وللإستثمارات الباكستانية في عمان ، وإتضاعاً منهما
بأن عملية تنمية وحماية هذه الإستثمارات ستعمل على تشجيع إنتقال رأس المال
والتقنية بين البلدين بما يخدم مصلحة التنمية الإقتصادية فيهما .

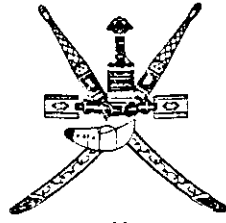
فقد اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

لاغراض هذه الاتفاقية :

- ١/١ تعبير (إستثمار) يعني أي نوع من الأصول تنفذ كإستثمار طبقاً لذواتين ولوائح
الطرف المتعاقد الذي يقبل الإستثمار في إقليمه وتشمل على وجه الخصوص :-
أ - الملكية المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق عينية أخرى .
ب - الأسهم في الشركات وأي أشكال أخرى من المصالح في هذه الشركات .
ج - المطالبة بالاموال النقدية أو أي أداء أخر له قيمة إقتصادية .
د - حقوق النشر والتأليف ، حقوق الملكية الصناعية والمعارف والعمليات الفنية .
هـ - الإمتيازات الممنوحة بموجب قانون وتشمل إمتيازات بحث أو إستغلال الموارد
الطبيعية .

٢/١ يقصد بتعبير (مواطنون) الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية أي من
الطرفين المتعاقدين .



- ٢ -

٣/٨ تعبير (شركة) يعني المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات المؤسسة أو المنشأة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

٤/٨ تعبير (عائدات) يعني كافة الأموال الناتجة من الإستثمار مثل الأرباح والآتاوات والفوائد أثناء عمر المشروع ، ويجب أن تتمتع عائدات الإستثمار وإعادة الإستثمار بنفس الحماية التي يتمتع بها الإستثمار .

٥/٨ يقصد بتعبير "إقليم"

أ - بالنسبة لسلطنة عمان :-

"الأراضي والمناطق البحرية والمياه الإقليمية وما وراثها والتي تمارس عليها السلطنة حقوق السيادة طبقاً لقانونها المحلي والقانون الدولي ."

ب - بالنسبة لباكستان :-

"تعني جمهورية باكستان الإسلامية حسب ما نص عليه الدستور وتضم أي منطقة خارج المياه الإقليمية لباكستان والتي تمارس عليها باكستان حقوق السيادة فيما يتعلق بأعماق البحار والأراضي الواقعة تحتها ومواردها الطبيعية وذلك طبقاً لقوانين باكستان والقانون الدولي ."

المادة الثانية

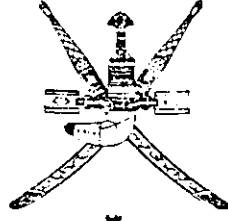
يسمح كل طرف متعاقد ويشجع في إقليمه ومناطقه البحرية ، وطبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وبموجب أحكام هذه الإتفاقية ، الإستثمارات التي يقوم بها مواطنون أو شركات من الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة

يقدم أي طرف متعاقد ، المعاملة العادلة والمنصفة إلى الإستثمارات التي يقوم بها في إقليمه أو مناطقه البحرية ، مواطنون أو شركات من الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الرابعة

يطبق كل طرف متعاقد ، في إقليمه ومناطقه البحرية ، على المواطنين والشركات من الطرف الآخر - فيما يتعلق بإستثماراتهم وأنشطتهم المرتبطة بالإستثمارات معاملة مواطني وشركات الدولة الأكثر رعاية .



على أن لا تشمل هذه المعاملة الإمتيازات التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين إلى المواطنين أو الشركات من دولة ثالثة بحكم مشاركتها أو عضويتها بمنطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو أي شكل آخر من التنظيمات الإقتصادية الإقليمية .

المادة الخامسة

٥/١ يتمتع الإستثمار الذي يقوم به مواطنون أو شركات من أحد الطرفين المتعاقدين بكامل الحماية والسلامة في إقليم أو في المناطق البحرية للطرف المتعاقد الآخر .

٥/٢ يجب أن لا يتخذ أي طرف متعاقد أي إجراءات لنزع الملكية أو التأميم أو أي إجراءات لها أثر نزع الملكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك ضد إستثمارات رعايا أو شركات الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه وفي مناطقه البحرية إلا إذا تم إتخاذ الإجراءات للمصلحة العامة وعلى أساس غير تمييزي وبموجب القانون وبشرط إتخاذ التدابير اللازمة للتعويض .

٥/٣ إذا تعرضت إستثمارات رعايا أحد الطرفين المتعاقدين في دولة الطرف الآخر لخسائر ناجمة عن الحرب أو عمل عسكري آخر ، أو نتيجة للإضطرابات الأهلية العامة كالثورات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام التي يكون لها ذات الأثر فإن الدولة المضيفة للإستثمارات التي لحقها الضرر تلتزم بمعاملة المتضرر في حدود المعاملة التي يلقاها رعاياها ممن قد يصيبهم أضرار مماثلة أو في حدود المعاملة التي يلقاها رعايا دولة ثالثة أي المعاملتين أفضل للمستثمر .

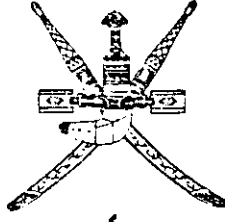
المادة السادسة

على كل طرف متعاقد أن يقدم في الأقليم أو المناطق البحرية التي تتم فيها الإستثمارات بواسطة مواطنين أو شركات من الطرف المتعاقد الآخر ، ضمانات لهؤلاء المواطنين أو تلك الشركات بشأن حرية تعويل :

أ - الفوائد ، أنصبة الأرباح ، الأرباح وأنواع الدخل الجارية الأخرى .

ب- الاتاوات الناشئة من الحقوق الإندماجية حسب التعريف الوارد في الفقرتين (د) و (هـ) من البند ١/٨ بالمادة الأولى .

ج - سداد القروض التي تم التعاقد عليها بصورة عادية .



- ٤ -

د - قيمة التصفية الجزئية أو الإجمالية لإستثمارات بما في ذلك عمائد الأرباح الرأسمالية على رأس المال المستثمر .

هـ - التعويض مقابل نزع الملكية أو الخسارة حسب ما هو مبين في الفقرتين ٢/٥ و ٣/٥ أعلاه .

و - إيرادات المواطنين من الدولة المتعاقدة الأخرى والناجمة من أعمالهم وخدماتهم فيها بأي إستثمار يتم في إقليمهما طبقاً للقوانين واللوائح النافذة في كل منها .

يتم التحويل في الفقرات السابقة بشكل فوري وبعملة قابلة للتحويل .

المادة السابعة

في حالة أن اللوائح المعمول بها لدى أي من الطرفين المتعاقدين تتضمن تقديم ضمانات للإستثمارات التي في الخارج فإنه يجوز أن تمنح هذه الضمانات بعد دراسة كل حالة على حدة من الإستثمارات التي تتم في إقليم أو المناطق البحرية للطرف المتعاقد الأخر بواسطة مواطني أو شركات الإستثمار التي يقوم بها مواطنون أو شركات من الطرف المتعاقد .

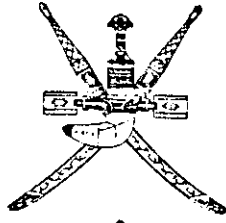
المادة الثامنة

أي نزاع بشأن الإستثمار يقع بين أحد الطرفين المتعاقدين ومواطن أو شركة من الطرف المتعاقد الأخر تتم تسويته ودياً بين الطرفين المعنيين .

إذا لم يمكن تسوية النزاع بين طرفي النزاع خلال فترة ستة أشهر من تاريخ حدوثه يحال النزاع وبناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين للتحكيم من قبل هيئة التحكيم المشار إليها في المادة (١١) من هذه الإتفاقية .

المادة التاسعة

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين ، كنتيجة لضمان تم منحه مقابل إستثمار تم في إقليم الطرف المتعاقد الأخر بسداد دفعات لمواطنيه أو شركاته فإن الطرف المذكور أو لا يكون له في هذه الحالة الحقوق الكاملة للحلول فيما يتعلق بحقوق وتصرفات المواطن المذكور أو الشركة المذكورة .



ويجب أن لا تؤثر المدفوعات المذكورة على حقوق المستفيد من ضمانات الرجوع إلى هيئة التحكيم الوارد ذكرها في المادة الحادية عشرة من هذه الإتفاقية .

المادة العاشرة

دون الإخلال بأحكام هذه الإتفاقية فإن الإستثمارات التي تشكل التزاماً خاصاً لأحد الطرفين المتعاقدين لطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بمواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر ، وتكون خاضعة لشروط الالتزام المذكور وذلك إذا قام الأخير بتضمين أحكام أكثر أفضلية من أحكام الإتفاقية الحالية .

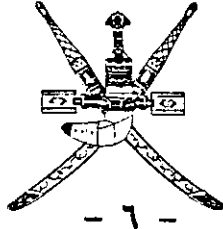
المادة الحادية عشرة

١/١١ تتم تسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات والخلافات الخاصة بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية .

٢/١١ إذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة أشهر يحال إلى هيئة تحكيم خاصة ببناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

٣/١١ تتألف هيئة التحكيم الخاصة من ثلاثة محكمين يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد وذلك خلال شهرين من إستلام أي من الطرفين المتعاقدين لإخطار خطي بطلب التحكيم من الطرف المتعاقد الآخر ، وخلال شهرين من تعيينهما يقوم المحكمان معاً بإختيار محكم ثالث يكون من رعايا دولة ثالثة تربطهما علاقات دبلوماسية بالطرفين المتعاقدين يتم تعيين المحكم الثالث بواسطة الطرفين المتعاقدين كرئيس لهيئة التحكيم .

٤/١١ إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم الخاصة خلال أربعة أشهر من تاريخ إستلام إخطار خطي بالتحكيم يجوز أن يقوم أي من الطرفين المتعاقدين ، وفي حالة عدم وجود أي إتفاقية أخرى ، بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين المحكمين اللذين لم يتم تعيينهم بعد ، وإذا كان الرئيس من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين أو وجد ما يمنعه من تأدية المهمة المذكورة تتم دعوة عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية والذي لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .



- ٦ -

٥/١١ تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون قرارات البيئة المذكورة نهائية وملزمة قانونياً للطرفين المتعاقدين .

وعلى هيئة التحكيم أن تضع النظم والإجراءات الخاصة بها وأن تنشر ما تصدره من قرارات بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

ويتم تحمل المصاريف القانونية بما فيها أجور المحكمين مناصفة بين الطرفين المتعاقدين ما لم تقرر هيئة التحكيم خلاف ذلك في ظروف خاصة .

المادة الثانية عشرة

على كل طرف متعاقد إخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة عند تكمته للإجراءات القانونية المطلوبة بشأن بدء العمل بهذه الإتفاقية والتي يجب أن يبدأ العمل بها بعد شهر واحد من تاريخ الإخطار النهائي .

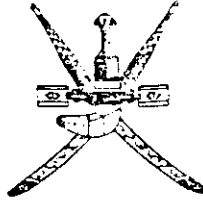
وتظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات مماثلة إذا لم يبد أي من الطرفين المتعاقدين رغبته بإنهائها كتابة ، وذلك قبل عام على الأقل من تاريخ إنقضاء مدة السريان ، وفي حالة إنهاء مدة سريان هذه الإتفاقية فإن الإستثمارات التي تمت خلال هذه المدة سوف تستمر في التمتع بالحماية التي توفرها أحكامها وذلك لفترة إضافية قدرها عشرين عاماً ، أو حتى إنتهاء الإستثمار أيهما أقرب .

إثباتاً لما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين تفويضاً كاملاً من حكومتيهما قد قاما بالتوقيع على هذه الإتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين في سقط في هذا اليوم ٥ من شهر رجب عام ١٤١٨هـ الموافق يوم ٢٤ شهر ١١/١٩٨٧م باللغتين العربية والإنجليزية ، والنصان متساويان في الحجية القانونية ، ويعتد عند الإختلاف بالنص الانجليزي .

عن/حكومة سلطنة عمان

عن/حكومة جمهورية باكستان الإسلامية



AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN
AND
THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC
REPUBLIC OF PAKISTAN
ON
THE RECIPROCAL PROMOTION AND
PROTECTION OF INVESTMENTS

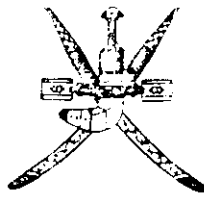
The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Islamic Republic of Pakistan,

Hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to strengthen the economic cooperation between both countries and to create favourable conditions for Omani investments in Pakistan and Pakistani investments in Oman,

Convinced that the promotion and protection of these investments would stimulate transfers of capital and technology between the two countries in the interest of their economic development,

Have agreed as follows:-



Article 1

For the purpose of this agreement:

1.1 The term "Investment" shall mean every kind of assets effected as investment in accordance with the laws of the Contracting Party which accepts investment in its territory and shall include in particular:-

- a) Moveable and immovable property, and any rights in rem.
- b) Shares in companies and any other forms of interests in these companies.
- c) Title to money or any other performance having an economic value.
- d) Copy rights, industrial property rights and technical Process and Know how.
- e) Concessions conferred by law including concessions to explore or exploit natural resources.

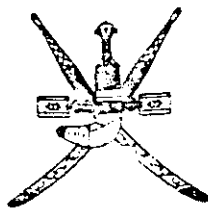
1.2 The term (Nationals) means natural persons having the nationality of either Contracting Party.

1.3 The term (Company) means corporations, firms and associations incorporated or constituted under the laws and rules in force in both countries.

1.4 The term "returns" means all amounts produced by investment, such as profits, royalties and interests during the project life. Investment and reinvestment returns shall enjoy the same protection as the investment.

1.5 The term "territory" shall mean:

- (i) in respect of Oman: lands, maritime areas and territorial waters and beyond over which the Sultanate of Oman has sovereign rights in accordance with its local law and the International Law.



(ii) "The term Pakistan means Pakistan as defined in the constitution of the Islamic Republic of Pakistan and includes any area outside the territorial water of Pakistan which under the laws of Pakistan and in accordance with international law is an area within which right of Pakistan with respect to Seabed and Sub-soil and their natural resources may be exercised"

Article 2

Each Contracting party shall admit and encourage in its territory and maritime areas, in accordance with its applicable laws and regulations and with the provisions of this agreement, investments by nationals or companies of the other Contracting Party.

Article 3

Either Contracting Party shall extend fair and equitable treatment to investments made by nationals or companies of the other Contracting Party in its territory or maritime areas.

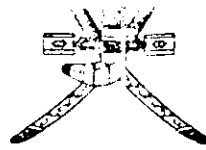
Article 4

Each Contracting Party shall apply in its territory or maritime areas, to the nationals and companies of the other party, with respect to their investments and activities related to the investments, the most-favoured-nation treatment granted to the nationals and companies of a third country.

This treatment shall not include the privileges granted by one Contracting Party to nationals or companies of a third country by virtue of its participation or membership in a free trade zone, customs union, common market or any other form of regional economic organization.

Article 5

5.1 The investment made by nationals or companies of one Contracting Party shall enjoy full and complete protection and safety in the territory and maritime areas of the other Contracting Party.



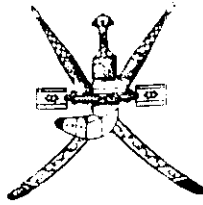
5.2 Neither Contracting Party shall take any measures of confiscation or nationalization, or any other measures having the effect of expropriation, direct or indirect, against the investments of nationals or companies of the other Contracting Party in its territory and maritime areas, except in the public interest and provided that these measures are not discriminatory, or made under the law and against effective compensation.

5.3 Investments of nationals of one Contracting Party in the country of the other Contracting Party which suffer losses due to war or other armed conflict, or civil riots such as revolution, insurrection and violence of public nature having similar effect shall be accorded by the latter Contracting Party the treatment not less favourable than that it accords to its own nationals or to nationals of any third country, whichever is more favourable to the investors concerned.

Article 6

Each Contracting Party, in the territory or in the maritime areas of which the investment have been made by nationals or companies of the other Contracting Party, shall guarantee to these nationals and companies the free transfer of:

- a) , interests, dividends, profits and other current income,
- b) royalties derived from incorporeal rights as defined in section 1.1(d) and (e),
- c) repayment of loans which have been regularly contracted,
- d) value of partial or total liquidation of the investment, including capital gains on the capital invested,
- e) compensation for expropriation or loss described in section 5.2 and 5.3 above,
- f) earnings of nationals of the other Contracting Party generated from their business or services with respect to their investments in its territory in accordance with the laws and regulations of either Party. Transfer in each of the foregoing paragraphs shall be promptly effected in convertible currencies.



Article 7

In the event that the regulations of either Contracting Party contain a guarantee for investments made abroad, this guarantee may be accorded after examining each particular case to investments made in the territory or in the maritime areas of the other Contracting Party by nationals or companies of this Contracting Party.

Article 8

Any dispute concerning the investment occurring between one Contracting Party and a national or company of the other Contracting Party shall be settled amicably between the two parties concerned.

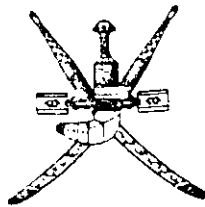
If the dispute has not been settled by the Parties to the dispute within a period of six months from the date at which it occurred, it shall be submitted at the request of either of these Parties to the arbitration of the Arbitral Tribunal referred to in Article 11 of this Agreement.

Article 9

If one Contracting Party, as a result of a guarantee given for an investment made in the territory of the other Contracting Party, makes payments to its own nationals or companies, the first mentioned party has in this case full rights of subrogation with regard to the rights and actions of the said national or company. The said payments shall not affect the rights of the beneficiary of the guarantee to recourse to the Arbitral Tribunal referred to in Article 11 of this Agreement.

Article 10

Without prejudice to the provisions of this agreement, investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting Party with respect to nationals or companies of the other Contracting Party, shall be governed by terms of the said commitment if the latter includes provisions more favourable than those of the present agreement.



Article 11

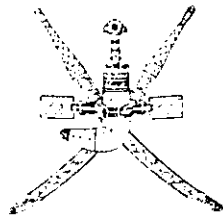
11.1 Disputes concerning the investments and disagreements relating to the interpretation or application of this agreement should be settled through diplomatic channels.

11.2 If the dispute or disagreement has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by one Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal.

11.3 The said Tribunal shall be created as follows for each specific case:- Each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual agreement a third arbitrator, who must be a national of a third country, and who shall be designated as Chairman of the Tribunal. All the Arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one Contracting Party to the other Contracting Party of its intention to submit the disagreement to arbitration.

11.4 If the periods specified in section 11.3 above have not been met, either Contracting Party shall invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party, or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President, who is not a national of either Contracting Party, shall make the necessary appointments.

11.5 The Tribunal shall arrive at its decisions by majority of votes. The decisions of the said Tribunal shall be final and legally binding upon the Contracting Parties. The Tribunal shall set its own rules of procedures. It shall interpret its judgment at the request of either Contracting Party. Unless otherwise decided by the Tribunal, in special circumstances, the legal costs, including the fees of the arbitrators, shall be shared equally between the Contracting Parties.



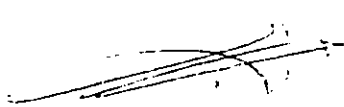
Article 12

Each Contracting Party shall notify the other of the completion of its legal procedures required concerning the entry into force of this agreement, which shall enter into force one month after the date of receipt of the final notification. This agreement shall be in force for an initial period of ten years and shall remain in force thereafter for a similar period or similar periods unless one of the Contracting Parties gives a written notice of termination at least one year prior to the date of its expiry. In case of termination of the period of validity of this agreement, investments made while it was in force shall continue to enjoy the protection provided by its provisions for an additional period of twenty years or till the completion of the investments whichever ends first.

IN WITNESS WHEREOF, The undersigned representatives, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed the present agreement.

Done in duplicate at *Abu Dhabi* on this *9th* day of *Rajab* 14^{*19*} H. corresponding to *17th* day of *March* 19^{*77*} in Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In case of any divergency, the English text shall prevail.


For the Government of
The Sultanate of Oman

For the Government of
The Islamic Republic of Pakistan

